مكتبة البنين
قسم الدوريات

حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

غير مصرح باستعارتها من المكتبة

العـــدد العـــاشـــر

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ميلادية

من جهود مصر الدبلوماسية

في عامي ١٩٤٧، ١٩٤٨ من أجل قضية فلسطين

(على ضوء وثائق وزارة الخارجية المصرية)

الدكتور/ عادل حسن غنيم

استاذ مساعد بقسم التاريخ

كانت هيئة الأمم المتحدة قد عقدت دورة خاصة في ٢٨ ابريل ١٩٤٧ بناء على طلب من الحكومة البريطانية بهدف تشكيل لجنة خاصة لوضع تقرير بشأن قضية فلسطين . وعندما تقدم رئيس الوفد البريطاني بهذا الطلب في ٢ ابريل ١٩٤٧ أرسل وكيل الأمين العام للأمم المتحدة برقيات إلى الدول الأعضاء يبلغهم بهذا الطلب ويسألهم ان كانوا يوافقون على عقد الدورة الخاصة . ونصت البرقية على أنه في حالة موافقة أغلبية الأعضاء على الدعوة في خلال ثلاثين يوما فسيدعى إلى عقد تلك الدورة .

ونظراً لأن غالبية أعضاء الأمم المتحدة وافقت حتى يوم ١٣ ابريل ١٩٤٧ على هذا الطلب ، فقد وجهت الدعوة لعقد الجلسة الخاصة بمدينة نيويورك في ٢٨ ابريل .

ولم يكن في جدول الأعمال المؤقت سوى طلب الحكومة البريطانية ، لكن بعض الأعضاء الآخرين طلبوا اضافة فقرة تقول « انهاء الانتداب على فلسطين واعلان استقلالها » . وقد

تقدم بهذا الطلب مصر والعراق في ٢١ ابريل ، وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية في ٢٢ ابريل . وبناء على هذا الطلب فقد أدرجت هذه الفقرة في القائمة الاضافية الملحقة بجدول الأعمال وفقاً للأصول المرعية .

وعندما عقدت الدورة الخاصة ناقشت اللجنة العامة في اجتماعها في ٢٩ ابريل الاقتراح الاضافي الذي تقدمت به مصر والعراق ولبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية على انفراد . ولم يوافق أغلبية أعضاء اللجنة على اقتراح اضافة تلك الفقرة إلى جدول أعمال الجمعية العامة . كما عارضها أغلبية أعضاء الجمعية العامة بجلستيها في أول مايو ١٩٤٧ .

وانتهت تلك الدورة الخاصة للأمم المتحدة بالموافقة على تشكيل لجنة خاصة* لوضع تقرير تنظر فيه الجمعية العامة بشأن مسألة فلسطين ، وأن تقدم اللجنة المقترحات التي ترى فيها الحل المناسب لقضية فلسطين ، وان ترفع تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٧ .[1]

وتلقى وثائق وزارة الخارجية المصرية الكثير من الأضواء عن خلفية ذلك الطلب الذي تقدمت به مصر للأمم المتحدة في ٢١ ابريل ١٩٤٧ باضافة فقرة إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الخاصة للأمم المتحدة تنص على « انهاء الانتداب على فلسطين واعلان استقلالها . »

فعندما دعت الأمانة العامة للأمم المتحدة لعقد تلك الدورة في ٢٨ ابريل ١٩٤٧ رأت وزارة الخارجية المصرية أن تقوم باتصالات دبلوماسية لتهيئة المجتمع الدولي لتفهم وجهة النظر العربية . فأرسلت في ١٩ ابريل ١٩٤٧ إلى سفرائها ووزرائها المفوضين في الخارج تطلب منهم الاتصال بالمسئولين عن الشئون الخارجية في البلاد التي يمثلونها لشرح وجهة نظر جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية حتى تكون مواقف هذه البلدان مؤيدة للقضية أو متعاطفة معها عند انعقاد الدورة الخاصة . وقد تلقت الخارجية المصرية ردودا عديدة من سفاراتها بشأن نتيجة جهودهم في هذا الشأن ، وفيما يلي خلاصة للردود التي اطلعت عليها من برقيات السفارات والمفوضيات المختلفة ، والتي تعكس مدى اهتمام البلدان المختلفة بالقضية

الفلسطينية في تلك المرحلة :

تركيـــا : ستؤيد قضية فلسطين مع مراعاة تحالفها مع انجلترا ، وعلاقات المودة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى ذلك فانها ستعطى صوتها إذا أمكن في صالح فلسطين والا فانها ستمتنع عن التصويت .(٢)

أفغانستان : أبلغت الخارجية الأفغانية وزير الأفغان المفوض بواشنطن الذي سيمثل بلده في اجتماعات الأمم المتحدة ليؤيد وجهة النظر العربية .(٣)

اليونان : قام وزير مصر المفوض في أثينا بالتحدث مع وزير الخارجية اليونانية في الموضوع فوعد بتأييده تأييداً ودياً .(٤)

أسبانيا : سوف تبذل مساعيها في قضية فلسطين رغم عدم عضويتها في الأمم المتحدة في ذلك الوقت . لكن أسبانيا تتوقع اتخاذ موقف ودي من البلاد العربية عند طرق المسألة الأسبانية في الأمم المتحدة .(٥)

الصين : أكد وزير خارجية الصين أن حكومته تنضم عن طيب خاطر إلى الاقتراح الخاص بانهاء الانتداب والاعتراف باستقلال فلسطين .(٦)

البرازيل : وعد المسئولون في وزارة الخارجية في البرازيل بأن يفحصوا بعطف وجهة النظر العربية . وقام وزير مصر المفوض في البرازيل بالاتصال بزملائه ممثلي سوريا ولبنان لدراسة امكانية تنسيق جهودهم في مسعى مشترك لدى الحكومة البرازيلية .(٧)

السويد والنرويج والدانمارك : تم عمل المساعى المطلوبة لدى حكومات تلك البلدان .(٨)

بولونيا : تتبع بولونيا السياسة السوفيتية بصفة عامة في الأمم المتحدة ، والدوائر الرسمية في بولندا تلتزم الصمت وتبدى ريبة كبيرة حتى انها تمتنع عن الاختلاط برجال السلك السياسي ، كما أن مدير القسم السياسي

بوزارة الخارجية وكذلك بيرمان نائب رئيس الوزراء ـ الذي يلعب دوراً هاماً في السياسة الخارجية ـ من اليهود ، وهذا يوحى بأن بولونيا تفضل ابقاء الحالة الراهنة في فلسطين كسباً للوقت . ولذلك فان البرقية تميل إلى عدم مصارحة المسئولين في بولونيا بحقيقة الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية حتى لا يساء استخدامه « فلا أدرى إذا كان من الأفضل أن نكشف عن رغبتنا في انهاء انتداب بريطانيا على فلسطين أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية أو أن نحتفظ بميزة المفاجأة . »[٩]

ويكمل هذه الصورة تقرير أرسله السفير المصري في واشنطن إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/٤/٢٥ . وهو يتضمن في أغلبه مواقف الدول التي لم يتح لنا الاطلاع على برقيات السفراء المصريين فيها بشأن الموضوع . كما أن بالتقرير وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بموقف اليونان ومزيداً من الوضوح بالنسبة للبلاد السكندنافية وتأكيداً لموقف أفغانستان . وفيما يلي خلاصة لهذا التقرير :

ايران والهند : وعدتنا بتعضيد العرب حيث لم تنس ايران الدور الذي قامت به مصر حينما بحث مجلس الأمن النزاع بين روسيا وايران .

اليونان وتركيا : يعطفان على القضية العربية لكنهما سينضمان بلاشك إلى جانب بريطانيا وأميركا .

البلاد السكندنافية : « تريد بحث الموضوع بغير تحيز ، ولكن إذا قامت في نفسها ريبة فان هذه الريبة ستجعلها تنضم إلى بريطانيا وأميركا . »

الكتلة السلافية الروسية : « ستحاول أن تجد لنفسها مغنما من الظروف كلها . »

حكومات أميركا اللاتينية : أغلبها متردد في تحديد موقفه ، ويؤثر في اتخاذ قرارها خشيتها من ضغط الصحافة اليهودية على الحكومة الأمريكية بشأن مساعداتها المالية لتلك الحكومات .

الولايات المتحدة الأمريكية : ستؤيد اقتراح بريطانيا وتعارض اقتراح العرب . وستوصى بتشكيل لجنة من الدول المحايدة على أن تترك مهمتها بدون تحديد . « أما من حيث الموضوع فان سياسة الولايات المتحدة ترمى إلى انشاء وطن قومي لليهود لا انشاء دولة يهودية . »[١٠]

ورغم أنه لم يتح لتلك الجهود الدبلوماسية أن تحقق هدفها المنشود في ذلك الوقت وهو ان توافق الجمعية العامة على اضافة الاقتراح المصري الخاص بانهاء الانتداب البريطاني في فلسطين إلى جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية ، فإن من يتابع مناقشات اللجنة العامة التي بحثت في جدول الأعمال المؤقت يومي ٢٩ ، ٣٠ أبريل ومناقشات الجمعية العامة في تلك الدورة يومي ٣ ، ٥ مايو ١٩٤٧ سوف يتبين له من سياق المداولات ومن تعليقات ممثلى البلدان العربية حسن دفاع تلك البلدان عن قضية فلسطين .[١١]

وتتوقع برقية مرسلة من السفير المصري في واشنطن في ٢٧ ابريل ١٩٤٧ ـ أي قبل انعقاد الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بيوم واحد ـ تلك النتيجة التي انتهت إليها الأمم المتحدة من مناقشاتها بعد عدة أيام حيث يذكر السفير المصري أنه ليس واثقاً ان الجمعية العامة ستتعرض لبحث القضية من الناحية الموضوعية ـ وهو ما حدث فعلاً ـ لكنه يؤكد أنه سيبذل وباقى مندوبى الدول العربية كل ما في وسعهم للدفاع عن القضية .[١٢]

ومع تقديم اللجنة الدولية ـ التي عينتها الأمم المتحدة ـ لتقريرها في ٣١ أغسطس ١٩٤٧ والذي أوصت فيه أغلبية اللجنة بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين مع اتحاد اقتصادي بينهما وجعل القدس منطقة دولية خاصة ، ومع توقع انعقاد الجمعية العامة لمناقشة توصيات اللجنة ومشروعيها استأنفت الخارجية المصرية نشاطها المكثف من أجل القضية الفلسطينية . فهذه برقية من وزير الخارجية المصرية إلى د . محمد حسين هيكل في نيويورك في ٩ أكتوبر ١٩٤٧ يطلب منه فيها « أن يسود التفاهم التام علاقاتكم مع رئيس الوفد الصيني . »[١٣] فيتلقى الوزير برقية من الدكتور هيكل مفادها أنه تناول طعام الغذاء مع وزير خارجية الصين وسفيرها

لدى الأمم المتحدة ومندوبها في مجلس الأمن ، وأنه جرت بينهم مشاورات في جميع المسائل التي تهم البلدين ، وأنه ساد الاجتماع جو من الود الكبير .[١٤]

وعندما تلقت وزارة الخارجية المصرية أخباراً بأن الوفد الأثيوبي في الأمم المتحدة سيؤيد الرأى المضاد للعرب في قضية فلسطين أرسل وزير الخارجية المصري برقية إلى المفوضية المصرية في أديس أبابا للاتصال بالسلطات الأثيوبية المختصة لترسل تعليمات إلى وفدها في الأمم المتحدة بتأييد القضية .[١٥]

وبناء على برقية وزير الخارجية المصرية يلتقى وزير مصر المفوض في أديس أبابا بوزير الخارجية الأثيوبية ويتحدث معه في الأمر فيعده بأن يرسل على الفور إلى مندوب أثيوبيا في الأمم المتحدة برقية يستفهم منه عن سبب الموقف المضاد الذي اتخذه تجاه القضية .[١٦]

ولم يلبث وزير الخارجية الأثيوبية أن تلقى من وفد أثيوبيا في الأمم المتحدة برقية تعرب عن الدهشة من الاتهام الذي وجه إليه بشأن موقفه من قضية فلسطين ، ويؤكد أن الوفد الأثيوبي كان مؤيداً على الدوام لمصالح البلاد العربية وخاصة ما يتعلق منها بقضية فلسطين . وعندما أبلغ وزير الخارجية الأثيوبية بالنيابة وزير مصر المفوض في أديس أبابا بهذه البيانات طلب منه المحافظة على السرية المطلقة لهذه السياسة .[١٧] وواضح من هذا الطلب أن أثيوبيا كانت واقعة تحت ضغوط قوية لتعديل موقفها حيث كان متوقعاً منها رفض مشروع التقسيم ، كما أنها كانت حريصة على التخفيف من الضغوط الواقعة عليها بعدم الاعلان عن موقفها قبل اجراء التصويت . وسوف تتضح لنا نتيجة هذه الضغوط عند التصويت على مشروع تقسيم فلسطين عند عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

وينتهز وزير الخارجية المصرية فرصة مرور رئيس وزراء اثيوبيا بمصر في أوائل أكتوبر ١٩٤٧ للتحدث معه في القضية الفلسطينية . وقد أخبره رئيس الوزراء الأثيوبي بأن الوفد الأثيوبي بالأمم المتحدة سيؤيد وجهة النظر العربية على عكس ما ذاع من شائعات ووعد بالأبراق إلى رئيس وفدهم بنيويورك بهذا المعنى . ولا يكتفي وزير الخارجية المصرية بهذا الرد بل يرسل إلى

الوفد المصري بالأمم المتحدة لمتابعة الاتصال برئيس الوفد الأثيوبي بنيويورك للتحقق من ذلك .[١٨]

ومع اقتراب عرض مشروع التقسيم على الأمم المتحدة واشتداد الضغط الأمريكي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للموافقة على مشروع التقسيم تلقت وزارة الخارجية المصرية برقية من الدكتور محمود فوزي من نيويورك في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ بأنه لاحظ أخيراً تردداً خطيراً من الوفد الأثيوبي الذي امتنع عن التصويت على الاقتراح الخاص بالدولة الموحدة في فلسطين وعلى اقتراح التقسيم أمام اللجنة الخاصة ، وأن الدكتور محمود فوزي يخشى أن يؤيد الضغط المتزايد على الوفد الأثيوبي إلى التصويت في صالح التقسيم .

ويضيف الدكتور فوزي في برقيته ان الوفد البلجيكي بدأ أيضاً يتردد في موقفه حيث امتنع عن التصويت أمام اللجنة الخاصة في ٢٥ نوفمبر بعد أن كان يؤيد فكرة احالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية ، ثم فاجأهم الوفد في ٢٦ نوفمبر بتشجيعه للتقسيم . ويضيف الدكتور فوزي أن هذه كانت أيضاً خطة الوفدين الفرنسي والارجنتيني ، ويقترح ان تقوم وزارة الخارجية المصرية بمساع جديدة سريعة لدى حكومات أثيوبيا وبلجيكا وفرنسا والأرجنتين كى يبعثوا بتعليماتهم إلى وفودهم في الأمم المتحدة للتصويت ضد مشروع التقسيم .[١٩]

ويقوم وزير الخارجية المصرية في نفس يوم وصول البرقية (١٩٤٧/١١/٢٧) بالاتصال بسفير فرنسا ووزير بلجيكا المفوض في القاهرة ، كما يقوم وكيل الوزارة بالاتصال بالقائم بأعمال المفوضية الحبشية في القاهرة .[٢٠]

وواضح من تلك البرقيات أن الجهود المصرية كانت مركزة على الدول متغيرة المواقف على أمل أن يؤدى رفضها لمشروع التقسيم أو حتى الامتناع عن التصويت إلى عدم حصول القرار على أغلبية الثلثين اللازمة لصحة القرار .

وجدير بالذكر أن بلجيكا وفرنسا قد صوتتا في النهاية مع مشروع التقسيم . واما أثيوبيا

والأرجنتين فقد امتنعتا عن التصويت . وكان عدد الدول التي أيدت مشروع التقسيم عند عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ (٣٣) دولة ، ورفض المشروع ثلاث عشرة دولة (١٣) وهى الدول العربية الست والدول الإسلامية اضافة إلى كوبا واليونان والهند . بينما امتنعت أحد عشر دولة عن التصويت من بينها بريطانيا .[٢١]

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتوصية التي اتخذتها بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ قد قررت أيضاً أن تطلب من مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مشروع التقسيم . ونظراً لاحتمالات دعوة مجلس الأمن لهذا الغرض فقد تلقى وزير الخارجية المصرية برقية من الدكتور محمود فوزي من نيويورك في ٣ ديسمبر ١٩٤٧ يطلب فيها من وزير الخارجية ارسال برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لتمثيل مصر في مجلس الأمن اثناء مناقشة الموضوع ، وأن تطلب الخارجية أيضاً من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن يقدموا نفس الطلب . لكن الدكتور محمود فوزي ينبه في نهاية برقيته إلى عدم الاتكال على المنظمة الدولية وحدها « والمرجو مع ذلك ألا تبنى الدول العربية الآمال على مثل هذا التدخل بالرغم من أهميته ، وألا تتراخى في نفس الوقت في بذل الجهود للمحافظة على سلامة فلسطين ووحدتها . »[٢٢]

وتهتم وزارة الخارجية المصرية بالموضوع حيث يبرق وزيرها إلى الدكتور محمود فوزي في ٧ ديسمبر ١٩٤٧ مؤيداً الفكرة ، وأنه أرسل للسكرتير العام للأمم المتحدة باعتماد الدكتور محمود فوزي مندوباً مفوضاً عن الحكومة المصرية للاشتراك في جلسات مجلس الأمن عن نظر موضوع فلسطين باعتبار مصر دولة ذات مصلحة في هذا الموضوع . ويطلب الوزير من الدكتور محمود فوزي الاتصال بفارس الخوري عضو مجلس الأمن في ذلك الوقت وممثل سوريا وكميل شمعون ممثل لبنان وفاضل الجمالي ممثل العراق لتنسيق جهودهم والاتفاق على خطة للعمل . لكن وزير الخارجية المصرية يؤكد للدكتور محمود فوزي في نهاية البرقية الالتزام برفض مشروع التقسيم « وغنى عن البيان أن اشتراككم وزملاءكم في جلسات مجلس الأمن سيكون مقرونا بتحفظ أنكم لا تقرون التقسيم . »[٢٣]

وعندما اقترح فارس الخوري على الحكومة السورية دعوة مؤتمر إسلامي لبحث قضية فلسطين في أعقاب قرار التقسيم يرسل الدكتور محمود فوزي إلى الحكومة المصرية مؤيداً الفكرة لكنه يكرر التنبيه إلى عدم تبديد الجهود أو السهو عن الوسائل الاخرى التي تكون أقوى تأثيراً في وقت عاجل .[٢٤]

وينبه الدكتور محمود فوزي في برقية أخرى إلى أهمية القيام بدعاية قوية في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم القضية الفلسطينية حيث يذكر ان أوساطا مختلفة في نيويورك تبدى قلقاً شديداً وشعوراً بالحرج بعد صدور قرار التقسيم . كما أن بعض الدوائر العسكرية وبعض دوائر الكونجرس وبعض رجال الأعمال والصحافة يتحدثون جدياً ـ وأحياناً علانية ـ عن النتائج الخطيرة المحتومة للمصالح الأمريكية إذا ما حاولوا تنفيذ قرار التقسييم بالقوة . ولذلك فانه يقترح في برقيته استثمار هذا المناخ بالقيام في كل مكان في أمريكا بدعاية قوية مستمرة لتأييد القضية ، وألا يكون النشاط مقتصراً على النشاط في فلسطين والبلاد العربية الأخرى « واننا في الوقت نفسه قائمون وسنقوم بعمل كل ما يمكن في هذا السبيل. »[٢٥]

ويوضح في برقية أخرى أن أنصار التقسيم يحاولون الحيلولة دون فتح باب المناقشات في مجلس الأمن بشأن فلسطين ودون اشتراك البلاد العربية في المناقشات « ولكننا بطبيعة الحال سنبذل غاية جهدنا . »[٢٦]

وكان الدكتور محمود فوزي قد تحدث مع فاضل الجمالي ممثل العراق بشأن اشتراك العراق أيضاً في مناقشات الأمن ، لكن فاضل الجمالي فضل ألا تشارك العراق في تلك المناقشات اكتفاء بحضور مندوبي مصر وسوريا .[٢٧]

فهل كان فاضل الجمالي يعرف من علاقاته الخاصة بالانجليز اتجاهات الأمور في ذلك الوقت مما دعاه إلى الاعتذار عن المشاركة في مناقشات مجلس الأمن . ربما يكون ذلك صحيحاً . فقد عقد مجلس الأمن جلسة في ٩ ديسمبر ١٩٤٧ لكنه أجل البحث في قضية فلسطين إلى أجل غير مسمى . وتعبر برقية الدكتور محمود فوزي عن تلك الحيرة التي انتابت المؤسسة الدولية بعد

صدور قرار التقسيم نتيجة الشعور بأن القرار غير قابل للتطبيق . فتشير البرقية إلى أنه تم ابلاغه ـ دون أن يذكر من الذي أبلغه ـ وفارس الخوري وكميل شمعون انه من الأوفق ان لا تثير الدول العربية هذه القضية في الوقت الحاضر انتظاراً لتطورات الأيام المقبلة نظراً لوجود شعور عام في مجلس الأمن بعدم الميل لاعادة بحث القضية .(٢٨)

ونظراً لأن توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين كانت تقضى بتشكيل لجنة للأشراف على دور الانتقال لفلسطين فقد كتب مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة يحيط وزارة الخارجية المصرية علماً بأخبار تلك اللجنة . ويبدو أنه كان يخشى أن يكون في مواقف العرب القادمة ما يعنى الاعتراف العملي بتوصية التقسيم ، ولذلك فهويذكر في نهاية رسالته « إنني لا أرى بحال أن يؤلف العرب حكومة قاصرة على التقسيم المخصص لهم في فلسطين ، كما لا أرى أن يشترك أحد منهم في اللجنة التي ستشرف على تنفيذ التقسيم » .(٢٩)

ولم تكن مواقف سفراء مصر في الخارج قائمة فقط على ورود تعليمات من وزارة الخارجية المصرية ، بل أنهم أعطوا اهتماماً لكل ما يخص القضية وكان لهم مبادرات ومحاولات . فعندما عثرت السلطات الأمريكية على كمية كبيرة من الذخيرة كان الصهيونيون قد شحنوها إلى فلسطين على الباخرة Executer في يناير ١٩٤٨ تشاور مندوب مصر الدائم مع رؤساء الوفود العربية في الأمم المتحدة ومع القائم بأعمال السفارة المصرية في واشنطن ، ورأى من المناسب قيام الدول العربية بواسطة ممثليها في واشنطن بمطالبة الحكومة الأمريكية بتشديد الرقابة على كل أنواع التهريب وعلى أموال الجمعيات الصهيونية التي تجمع ـ إما من وراء ستار الأعمال الخيرية أو سافرة ـ لتأييد النشاط الصهيوني في فلسطين خاصة وأن القوانين الأمريكية تحرم التهريب .(٣٠)

وعندما يحدث في أوائل عام ١٩٤٨ تحول في الرأى في دوائر الأمم المتحدة لصالح العرب نتيجة لما أخذ يتضح من تنبه إلى الخطأ الذي أرتكب حينما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصيتها الخاصة بتقسيم فلسطين خاصة بعد أن تبين أنه حل غير قابل للتنفيذ ، كتب

مندوب مصر الدائم في الامم المتحدة إلى وزارة الخارجية المصرية منبها إلى ضرورة الاسراع للافادة من هذا التحول سواء فيما يتعلق بالبيت الأبيض أو في دوائر الحكومة والكونجرس والدوائر الحزبية في واشنطن ولدى الأوساط الدولية بشكل عام لتلافي ما كان أو التخفيف منه على الأقل .[٣١]

ويتضح من برقية مرسلة من وزير الخارجية المصرية إلى الدكتور محمود فوزي في ١٨ فبراير أن القضية الفلسطينية كانت تشغل وزارة الخارجية في ذلك الوقت . فهى لا تكتفي بالقيام بدور تقليدي وانما تهتم بدراسة أفضل السبل لطرح القضية على المجتمع الدولي بما يقطع خط الرجعة على أية محاولات دولية لاستغلال موقف العرب أو الاساءة اليهم .[٣٢] وتعتبر البرقية من وجهة نظرنا نموذجاً للدبلوماسية الواعية المدركة لأبعاد السياسة الدولية تجاه القضية .

وكان الدكتور محمود فوزي وزير مصر المفوض لدى الأمم المتحدة من أنشط الدبلوماسيين المصريين في الخارج خلال تلك المرحلة . وقد تضمن تقرير قدمه أحد كبار المسئولين المصريين بعد زيارته للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٨ ـ ٢٥ مارس ١٩٤٨[٣٣] شيئاً من هذا النشاط حيث ذكر أن الدكتور محمود فوزي كان حريصاً على اختيار شخصية ذى مكانة لتمثيل عرب فلسطين في المناقشات التالية ، وعلى ان يقترن التمثيل المحلي لعرب فلسطين بتمثيل شامل لجامعة الدول العربية في شخص عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة نظراً لأنه يتمتع بمكانة ملحوظة في الولايات المتحدة . ولهذا فقد مهد محمود فوزي لحضوره إلى هيئة الأمم المتحدة بصفتين أولاهما التحدث عن عرب فلسطين بوصف أنه يمثل العرب والثانية بوصف أنه يمثل جامعة الدول العربية ، وانه تمكن من اقناع وزارة الخارجية الأمريكية ووفد الولايات المتحدة بقبول عبد الرحمن عزام كممثل لعرب فلسطين . وكان هذا القبول بعد مشاورات واتصالات انتهت بأن قالت السلطات الأمريكية لمحمود فوزي : You can safely tell your Government that we would not object to Azzam coming to speak in the name of the Arabs of Palestine .

ولم تكن الجهود الدبلوماسية المصرية مقتصرة على عواصم الدول الأوروبية فقط أو على

المنظمة الدولية وحدها بل شملت أيضاً الدول الإسلامية التي كانت واقعة تحت ضغوط سياسية . فعندما أدلى رئيس الوزارة الايرانية بتصريح يحدد فيه موقف حكومته من القضية الفلسطينية بأنه الحياد المطلق بين العرب واليهود قام سفير مصر في طهران باتصالات عديدة شملت رئيس الوزراء ووزير الخارجية الايرانية ووزير الدولة المستشار السياسي لرئيس الحكومة الايرانية وعدداً من رجال السياسة في ايران موضحاً لهم ما تعلقه البلاد العربية على الدول الإسلامية من آمال في دفع الخطر الصهيوني . فأعربوا جميعهم عن تأييدهم لوجهة النظر العربية ، وفسر المستشار السياسي لرئيس الحكومة التصريح بأنه يعنى عدم ارسال الحكومة الايرانية قوة عسكرية للقتال مع عرب فلسطين . لكن الحكومة ستغض الطرف عن الجهود الفردية التي يبذلها الشعب الايراني بقصد التطوع وشراء الأسلحة لارسالها إلى العرب . أما رئيس الوزراء الايراني فقد أنكر صدور التصريح بهذا المعنى وألقى المسئولية فيه على مراسل وكالة رويتر . ويعلق السفير المصري على ذلك بانه لا يستغرب هذا التناقض بين انكار رئيس الوزراء للتصريح واعتراف وزير الدولة بصدوره نظراً لأن « رجال السياسة الايرانيين ينزعون في غالب الأحيال إلى الالتواء والتهرب تبعاً لمقتضيات الظروف والأهواء الشخصية . » ويضيف السفير المصري في نهاية الرسالة ان السفارة معنية ببذل ما في وسعها لحمل نفر من النواب ورجال الصحافة على زيادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية .(٣٤)

ومع اقتراب موعد انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ يزداد نشاط سفراء مصر وممثليها الدبلوماسيين في الخارج بشأن فلسطين . فهذه برقية من الدكتور محمود فوزي يذكر فيها أن مندوب الهند في الأمم المتحدة زاره بعد انفضاض اجتماع اللجنة الفرعية السري الأول ، وبدا له أنه يميل إلى الاقتراح الذي تقدم به البعض بأن يخول اليهود خلال الهدنة ـ أو نظام الحكم المؤقت ـ ادارة المناطق التي يحتلونها الآن ، لكنه أكد للدكتور محمود فوزي أنه سيشاوره قبل أن يقدم أية اقتراحات في هذا الشأن . وأضاف الدكتور فوزي أنه يتابع اتصالاته بأغلبية أعضاء اللجنة الآخرين ومن بينهم مندوب كوبا الذي وجد منه الدكتور فوزي عوناً صادقاً .(٣٥)

وعند مناقشة القضية في مجلس الأمن يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ يتحدث الدكتور محمود فوزي وفارس الخوري مرات عديدة مدافعين عن وجهة النظر العربية ، ويحصلان خلال المناقشات على تأييد كبير من ممثلي دول الصين والارجنتين وكولومبيا .[٣٦]

ويكتب عبد الفتاح عمرو سفير مصر في بريطانيا في ١٧ مايو ١٩٤٨ منبهاً وزارة الخارجية المصرية إلى كثرة مرور المعدات الحربية والمهاجرين إلى فلسطين عن طريق الدردنيل ، ويلفت النظر إلى أن تركيا تستطيع بمقتضى اتفاقية مونتيه أن تمنع تلك السفن من المرور بالمضايق باعتبارها سفنا حربية .[٣٧]

وفي روما يلتقى وزير مصر المفوض بوكيل وزارة الخارجية الايطالية في ١٨ مايو حيث يشرح له بالتفصيل وجهة نظر الحكومة المصرية ، ويبين له خطورة اقامة الدولة اليهودية على السلام معرباً له عن الأمل في امتناع ايطاليا عن الاعتراف بالدولة اليهودية . وقد أكد له وكيل وزارة الخارجية الايطالية أن ايطاليا ستلتزم موقف الحياد ، ولن تتسرع في اتخاذ قرار ، وانها راغبة في اقامة علاقات ودية مع الدول العربية .[٣٨]

ويتبين من تأشيرة على برقية مرسلة من السفير المصري في فرنسا إلى وزارة الخارجية المصرية في ٢٠ مايو ١٩٤٨ أن الحكومة المصرية لم تكن توافق في ذلك الوقت ـ أي بعد دخول الجيش المصري الحرب وقيام دولة اسرائيل ـ على اتصال أحد ممثليها الدبلوماسيين بالصهيونيين . فقد أفاد السفير المصري في تلك البرقية انه جاءه صباح ذلك اليوم مدير مجلة « الأخبار الشرقية » يبلغه أن مسيو نجار مدير ادارة الوكالة اليهودية بباريس يرغب في زيارته بقصد الوصول إلى توضيح للقضية الفلسطينية وأن زيارته ستتم في سرية وتكتم تامين ، وان السفير أجاب مدير مجلة « الأخبار الشرقية » بأن البلاد العربية سبق أن عرضت حلاً وسطاً ممكناً ، وان على الصهيونيين الذين يعرفون جيداً موقف العرب أن يظهروا بمظهر الاعتدال ، وانه ليس لدى السفير مانع من ابلاغ حكومته بكل اقتراح يدخل في نطاق الموقف المشار إليه .

وعندما أبلغت وزارة الخارجية المصرية صورة من تلك البرقية ـ كالمعتاد في ذلك الوقت ـ

إلى رئاسة مجلس الوزراء المصري كتبت عليها تأشيرة ـ يعتقد من مضاهاتها بتوقيعات مماثلة انها بخط محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء المصري ـ نصها كما يلي (لا يتصل بأحد من الصهيونيين أو وكلائهم) .[٣٩]

وتتضمن برقية مرسلة من نانكين أن السفير المصري أذاع مضمون المذكرة المصرية عن فلسطين في الأوساط الصينية والدبلوماسية وشرح أهم نواحيها ، وأن تلك الأوساط تبدي وداً واعجاباً حتي أن وزير البحرية قال للسفير المصري « نحن معكم بكل قلبنا » وتضيف البرقية أن سفير الهند وعد السفير المصري باسترعاء نظر الزعيم الهندي نهرو إلى مناسبة لاصدار تصريح لصالح العرب .

كما تذكر برقية أخرى أن وزير مصر المفوض في نانكين زار وكيل الخارجية الصينية وتحدث إليه شارحاً رأى الحكومة المصرية في موضوع الهدنة « فوجد أننا على حق تماماً وأكد لى أن موقف حكومته نحونا لم يتغير » .[٤٠]

وعندما علمت الخارجية المصرية بوجود طائرات في مطار روما اشتراها اليهود وترغب في متابعة سفرها إلى فلسطين تدخلت الخارجية المصرية لدى الحكومة الايطالية لمنع سفر هذه الطائرات ، كما أرسلت تعليماتها إلى وزير مصر المفوض في أثينا بأن يطلب من وزارة الخارجية اليونانية اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد الطائرات المشتبه فيها . وبناء على هذا الاتصال أصدرت الحكومة اليونانية أوامرها بمنع كل طائرة مشتبه فيها من السفر إلى فلسطين واعادتها إلى البلاد التي جاءت منها ، كما أصدرت تعليماتها بعدم منح تأشيرات مرور إلى الأشخاص المؤهلين للخدمة العسكرية ويرغبون في الذهاب إلى فلسطين .[٤١]

وتتابع وزارة الخارجية المصرية هذا الموضوع في المرحلة التالية حيث تتلقى من الوزير المفوض في اليونان برقية تفيد انه قام بالمساعى اللازمة وان نائب وزير الخارجية اليونانية وعده بالاستمرار في اتخاذ نفس الاجراءات لمنع مرور الطائرات الذاهبة إلى فلسطين بالرغم من الضغط الكبير الذي يقوم به اليهود في هذا الشأن .[٤٢]

والحق أن الحكومة اليونانية أبدت في كثير من المواقف تأييدها لمصر والعرب . وكان من تلك المواقف أن وزير الخارجية اليونانية أبلغ وزير مصر المفوض في أثينا يوم ٣١ مايو ١٩٤٨ « أنه رغبة من الحكومة اليونانية في اظهار صداقتها ومودتها نحو القضية المصرية العربية يطلب ابلاغه بالصيغة التي تعتبر مرضية للوصول إلى حل للنزاع في فلسطين حتى يصدر تعليماته إلى الوفد اليوناني لدى هيئة الأمم المتحدة بتأييدها . »[٤٣]

وتروى رسالة تفصيلية مرسلة من وزير مصر المفوض في استكهولم نص الحديث الذي دار بينه وبين وزير خارجية السويد عندما زاره الوزير المفوض في ٢٨ أغسطس ١٩٤٨ بشأن القضية الفلسطينية . وكان الوزير المفوض قد وجه كتابين أحدهما إلى وزير خارجية السويد في ٢٤ مايو ١٩٤٨ والآخر إلى وزير خارجية النرويج شرح فيهما الأثر السيء الذي ترتب على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة اليهودية ، ورجاهما تأييد المطالب العربية ومعارضة المساعي التي تبذل ضد أمانيهم المشروعة . وقد أوضح وزير خارجية السويد للوزير المفوض في تلك المقابلة أن الدول الشمالية الثلاث السويد والنرويج والدانمارك تتبع خطة مماثلة ، وأنها لم تعترف بالدولة اليهودية طالما أن القضية الفلسطينية لا تزال موضع نظر الأمم المتحدة .

واقترح الوزير المفوض على وزير خارجية السويد في نهاية المقابلة أن يوحى إلى الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة بتقديم مشروع لانشاء دولة فيدرالية لأن هناك احتمالاً بأن يقبله العرب إذا كان يكفل وقف الهجرة ، فوعد بالنظر في ذلك .

ويضيف الوزير المفوض إلى ذلك أنه قابل بعد هذه الزيارة وكيل وزارة الخارجية السويدية وتحدث معه في نفس الموضوع مهيباً به العمل على تأييد الدول العربية حتى تكسب السويد مودتها . كما قابل مدير الادارة السياسية بوزارة الخارجية السويدية لنفس الغرض .[٤٤]

كما تتضمن رسالة أخرى مرسلة من وزير مصر المفوض في استكهولم نص الحديث الذي دار بين الوزير المفوض والكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين ، والذي طالبه الوزير

المفوض خلاله بالعدول عن الاقتراحات القائمة على أساس مشروع التقسيم الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وأن يتقدم بمقترحات أخرى لا ترتبط بالتقسيم . كما اقترح عليه أن يفكر في المشروع الذي تقدمت به أقلية اللجنة الدولية** التي عينتها الأمم المتحدة ضمن تقرير اللجنة المقدم في (٣١ أغسطس ١٩٤٧) والذي اقترحت فيه تأليف دولة اتحادية مستقلة من حكومتين احداهما عربية والأخرى يهودية ، وتكون القدس عاصمة لهذه الدولة على أساس أن العرب قد يقبلون الأخذ به في حالة توقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين . كما تحتوي الرسالة أيضاً على حديث دار بين وزير مصر المفوض في استكهولم وبين بعض الأوساط الوثيقة الصلة بالكونت برنادوت حول قضية فلسطين أيضاً . وقد أثير خلال الحديث مشروع تقسيم فلسطين بين البلاد العربية بحيث تندمج في مصر الأراضي المجاورة لها ، وتضم إلى شرق الأردن بعض الأجزاء ، ويضاف جزء آخر إلى سوريا ، ويمنح اليهود جزء ساحلي . وكان رأى المتحدث انه ما دامت مشكلة فلسطين قد استعصى حلها فقد يصح البحث في هذا المشروع الذي يحقق للفلسطينيين الاندماج في دول عربية قوية يمكنها مواجهة اليهود . لكن وزير مصر المفوض أجاب على حديث محدثه « بأن سياسة مصر في هذا الصدد معروفة وهي العمل قبل كل شيء على انشاء دولة فلسطينية موحدة ، وقد عاهدتها الدول العربية الشقيقة على تنفيذ هذه السياسة . »[٤٥]

تلك بعض جهود مصر الدبلوماسية في عامي ٤٧ ، ١٩٤٨ من أجل قضية فلسطين على ضوء ما توفر لنا من وثائق وزارة الخارجية المصرية . وهى وثائق لم يسبق نشرها أو الاستفادة منها . وهى تعطى للباحث معلومات جيدة تساعد على فهم منطلقات السياسة المصرية خلال تلك الفترة ، كما تساعد أيضاً على تبين السياسات المختلفة تجاه فلسطين وبخاصة في أروقة الأمم المتحدة وكواليسها .

وتساعدنا هذه الوثائق ولا شك على التوصل إلى عدد من النتائج الهامة :

أولا : أن مصر قد قامت خلال عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ـ وهما العامان اللذان شهدا توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين والحرب العربية الاسرائيلية الأولى ـ بجهد دبلوماسى

مكثف من أجل القضية الفلسطينية . ولعل عام ١٩٤٧ يمثل بداية المبادرات المصرية في هذا الشأن للتحرك على نطاق دولي كبير بعد أن كانت الدبلوماسية المصرية تتحرك في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية إما في اطار المباحثات الثنائية مع بريطانيا أو من خلال دائرة المداولات العربية . أي أن مرحلة عام ١٩٤٧ وما بعده تمثل بداية النشاط الدبلوماسي المصري الشامل على المستويات العربية والإسلامية والدولية .

ثانياً : أن الجهود الدبلوماسية المصرية بالنسبة للقضية الفلسطينية كانت تنطلق من عدد من الحقائق الأساسية التي تعتمد على ضرورة انهاء الانتداب البريطاني في فلسطين واعلان استقلال فلسطين ومعارضة أي مشروع لتقسيم فلسطين أو تجزئتها ، مع الاستعداد لمناقشة أية مشروعات لا ترتبط بالتقسيم في حالة قبول العرب لها . وقد أضيف إلى تلك المنطلقات منطلق جديد بعد قيام الحرب العربية الاسرائيلية الأولى وهو عدم اجراء اتصالات دبلوماسية مع الصهيونيين أو وكلائهم .

ثالثاً : أنه اضافة إلى الدول العربية الست التي كانت أعضاء في الأمم المتحدة في ذلك الوقت (وهى مصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن) فلم يكن يؤيد وجهة النظر العربية أو يتعاطف معها في ذلك الوقت سوى الدول الإسلامية (أفغانستان وايران وباكستان وتركيا) وبعض الدول الصديقة وبخاصة اليونان والهند . أما غالبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة فقد كانت إما معارضة لوجهة النظر العربية أو غير متفهمة لها ، أو متفهمة لكنها واقعة تحت ضغوط مختلفة تؤثر في توجهاتها .

رابعاً : ان الموقف الدولي خلال عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ كان يسير في خط معاد للقضية العربية . فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ومن يسير في ركابهما من دول أوروبا الغربية والشرقية مؤيدون للقضية الصهيونية . وبريطانيا تحاول أن تأخذ موقفا حيادياً ـ ولو من الناحية الشكلية ـ حفاظاً منها على البقية الباقية من علاقاتها مع الدول

العربية ، وتجنباً لصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية التي اخذت على عاتقها في تلك المرحلة مسئولية اقامة الدولة اليهودية ودعمها . والعرب لم يكن لهم علاقات طيبة مع الاتحاد السوفيتي بحيث يستفيدون منه في مواجهة الـولايات المتحـدة الأمريكية . كما انهم لم يهتموا في نفس الوقت ـ كما يتضح من بعض الرسائل الدبلوماسية التي اعتمدت عليها ـ بمحاولة التأثير الفعال على بعض الدوائر الأمريكية التي كانت حريصة على مصالحها في العالم العربي . ويعنى ذلك كله أن العرب لم يدركوا خلال هذه المرحلة أهمية الاستفادة من تلك المتغيرات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية والتي كان أهمها ظهور قوتين عظميين تتحكمان في مجريات السياسة العالمية وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .

مصادر البحث وهوامشه

١ ـ جامعة الدول العربية (الادارة العامة لشئون فلسطين) : الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين . المجموعة الثانية ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ . وقائع اللجنة الخاصة لتعيين لجنة تحقيق في مشكلة فلسطين بناء على طلب بريطانيا . ابريل / مايو ١٩٤٧ ص ٤٨ ـ ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٩٠ ، ٩١ .

٢ ـ رئاسة مجلس الوزراء المصري : الدوسية رقم ٦٤ ـ ٥/٨ جزء ثان . قضية فلسطين . برقية رقم ٨/٢٤٩ من أنقرة . صدرت في ١٩٤٧/٤/٢٥ .

٣ ـ نفسه : برقية رقم ١/٢٣٨ من القائم بالأعمال بالنيابة في كابول إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/٤/٢٢ ، برقية رمزية رقم ٢/٥٦٢ من كابول في ١٩٤٧/٩/٢٧ .

٤ ـ نفسه : برقية رقم ١٦/٢٤٠ من وزير مصر المفوض في أثينا إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/٤/٢٢ .

٥ ـ نفسه : برقية رقم ٧/٢٣٩ من القائم بالأعمال بالنيابة في مدريد إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/٤/٢٢ .

٦ ـ نفسه : برقية رقم ١٣/٢٤٤ من وزير مصر المفوض في نانكنج إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/٤/٢٤ .

٧ ـ نفسه : برقية رقم ٤/٢٥٩ من وزير مصر المفوض في ريو دي جنيرو إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/٤/٢٩ .

٨ ـ نفسه : برقية رقم ٥/٢٥٠ من وزير مصر المفوض في استكهولم إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/٤/٢٥ .

٩ ـ نفسه : برقية رقم ١٣/٢٤٨ من وارسو إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/٤/٢٤ .

١٠ ـ نفسه : تقرير موجز من السفير المصري في واشنطن إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/٤/٢٥ بما استخلصه من اتصالاته وابحاثه بشأن الموقف ضمن برقية برقم ٥٢/٢٥١ .

١١ ـ لمزيد من التفصيلات حول تلك المناقشات يمكن الرجوع إلى الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين . المجموعة الثانية . وقائع الدورة الخاصة لتعيين لجنة تحقيق في مشكلة فلسطين ص٤٨ ـ ٩٢ .

١٢ ـ رئاسة مجلس الوزراء : مصدر سابق ، برقية رقم ٢٥٧ / ٥٤ مرسلة من السفير المصري في واشنطن إلى وزارة الخارجية المصرية في ٢٧ / ٤ / ١٩٤٧ .

١٣ ـ نفسه : برقية من وزير الخارجية المصرية إلى الدكتور محمد حسين هيكل بنيويورك رقم ٦٨/٦٤٨ في ٩/١٠/١٩٤٧ .

١٤ ـ نفسه : برقية من الدكتور محمد حسين هيكل إلى وزير الخارجية المصرية رقم ١٥/٥٨٢ من نيويورك صدرت في ١٠/١٠/١٩٤٧ .

١٥ ـ نفسه : برقية رمزية من وزير الخارجية المصرية إلى المفوضية المصرية في أديس أبابا رقم ١٠/٦١١ .

١٦ ـ نفسه : برقية رمزية من وزير المفوض في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٧/٥٨٠ في ٨/١٠/١٩٤٧ .

١٧ ـ نفسه : برقية من وزير مصر المفوض في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٧ أكتوبر رقم ٨/٥٩٠ .

١٨ ـ نفسه : برقية من وزير الخارجية المصرية إلى الدكتور محمد حسين هيكل بنيويورك رقم ٦٨/٦٤٨ بتاريخ ٩/١٠/١٩٤٧ .

١٩ ـ نفسه : برقية من الدكتور محمود فوزي إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٢٠/٦٦٥ في ٢٦/١١/١٩٤٧ .

٢٠ ـ نفسه : تعليق على البرقية كتبه يحى حقي في ٢٧/١١/١٩٤٧ .

٢١ ـ لمعرفة مواقف الدول المختلفة من التصويت على مشروع توصية التقسيم يمكن الرجوع إلى الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين . المجموعة الثانية ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ الذي أصدرته الادارة العامة لشئون فلسطين بجامعة الدول العربية . ص ١٢٨ .

٢٢ ـ رئاسة مجلس الوزراء : مصدر سابق . برقية من الدكتور محمود فوزي إلى وزير الخارجية المصرية رقم ٢١/٦٧٥ في ٢ ديسمبر ١٩٤٧ .

٢٣ ـ نفسه : برقية من وزير الخارجية المصرية إلى الدكتور محمود فوزي في ٧/١٢/١٩٤٧ .

٢٤ ـ نفسه : برقية رمزية من الدكتور محمود فوزي من نيويورك إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٢٢/٦٧٦ في ٣/١٢/١٩٤٧ .

٢٥ ـ نفسه : برقية من الدكتور محمود فوزي من نيويورك إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٢٣/٦٨٠ في ٥/١٢/١٩٤٧ .

٢٦ ـ نفسه : برقية رمزية من الدكتور محمود فوزي إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٦٨٥/٢٤ (١٧) من نيويورك في ١٩٤٧/١٢/٨ .

٢٧ ـ نفسه : برقية رمزية من الدكتور محمود فوزي إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٦٩٣/٢٧ (٢٢) من نيويورك في ١٩٤٧/١٢/١٠ .

٢٨ ـ نفسه : برقية من الدكتور محمود فوزي إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٧٠٠/٢٩ من نيويورك في ١٩٤٧/١٢/١٦ .

٢٩ ـ نفسه : رسالة من مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية في ١٩٤٧/١٢/٢٢ .

٣٠ ـ نفسه : رسالة من مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية في ٦ يناير ١٩٤٨ .

٣١ ـ نفسه : رسالة من مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية رقم (١٢) في ١٢ يناير ١٩٤٨ .

٣٢ ـ نفسه : برقية من وزير الخارجية المصرية إلى الدكتور محمود فوزي بنيويورك رقم ٧٣/٦ في ١٩٤٨/٢/١٨ .

٣٣ ـ نفسه : تقرير وجيز عن تطور الاتجاه في الولايات المتحدة نحو مسألة فلسطين والعلاقات بين تلك البلاد وجامعة الدول العربية .

٣٤ ـ نفسه : الجزء الثالث . رسالة من سفير مصر في ايران إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية برقم ٢٢ في ٢٠ ابريل ١٩٤٨ . ص ١ ، ٢ .

٣٥ ـ نفسه : برقية من الدكتور محمود فوزي إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٢٧٦ / ١٠ في ١٩٤٨/٥/٦

٣٦ ـ نفسه : برقية رمزية من الدكتور محمود فوزي إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٣١٨/ ١١٠ من نيويورك في ١٩٤٨/٥/١٥ .

٣٧ ـ نفسه : برقية من سفير مصر ببريطانيا إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٣٢٢/ ٣٠ من لندن في ١٩٤٨/٥/١٧ .

٣٨ ـ نفسه : برقية رمزية من وزير مصر المفوض في روما إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٣٣٣/ ١٥ من روما في ١٩٤٨/٥/١٨ .

٣٩ ـنفسه : برقية من السفير المصري بفرنسا إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٣٥٦/١٤ من باريس في

١٩٤٨/٥/٢٠ .

٤٠ ـ نفسه : برقية رمزية من السفير المصري إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ٤/٣٥٣ في ١٩٤٨/٥/٢١ ، برقية رقم ٧/٤٢٠ في ١٩٤٨/٥/٢٩ .

٤١ ـ نفسه : برقية من وزير مصر المفوض باليونان إلى وزارة الخارجية المصرية رقم ١٥/٣٨٩ من أثينا في ١٩٤٨/٥/٢٤ .

٤٢ ـ نفسه : برقية من وزير مصر المفوض في أثينا إلى وزارة الخارجية المصرية برقم ٧٢/٤٩٧ من أثينا في ١٩٤٨/٦/١٧ .

٤٣ ـ نفسه : برقية من وزير مصر المفوض في أثينا إلى وزارة الخارجية المصرية برقم ٤٢٧ من أثينا في ١٩٤٨/٥/٣١ .

٤٤ ـ نفسه : الجزء الثالث رسالة من وزير مصر المفوض في استكهولم إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية رقم ٢٢٣ ـ ٩/١/٨ في ١٩٤٨/٨/٢٨ . حديث مع وزير خارجية السويد عن فلسطين .

٤٥ ـ نفسه : رسالة من وزير مصر المفوض في استكهولم إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية رقم ٢٢٤ ـ ٩/٨ . حديث مع الكونت برنادوت بشأن فلسطين .

* شكلت اللجنة الخاصة من ممثلين من استراليا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، غواتيمالا ، الهند ، ايران ، هولندا ، بيرو ، السويد ، اورغواى ويوغوسلافيا .

** تقدم بهذا المشروع ممثلوا الهند وايران ويوغوسلافيا ، ولم توافق الجمعية العامة على المشروع عند التصويت عليه .